

الدولة العثمانية بعد الدستور

﴿ جمعية الأتحاد والترقي ﴾

تصريحات كامل باشا في سبب سقوط وزارته

نشر كامل باشا مقالا طويلا في سبب اسقاط الجمعية اياه من الصدارة بعد إخراجها هو ناظر الخريفة واستعفاء ناظر البحرية من الوزارة وهما من أعضائها .
واننا ننشر ترجمته برمته للبيان في الحال والتاريخ في الاستقبال ، قال
كان يوم السبت الموافق ٣١ كانون ثاني « يناير » في مجلس المبعوثان يوما عبوسا فطيرا لهبوب اعصار الافكار حتى ان بعض الاعضاء ويبلغ عددهم زهاء السبعين تركوا المجلس وانصرفوا حزنا من تألج هذه الزوامة التي كانت منحصرة بين جدران دائرة المجلس المذكور وبينما كان الذين يبلغهم خبرها في الخارج لا يصدقون بصحة وقوعها كان الذين داخل المجلس في غاية القلق والتأثر من السطوة التي يرونها من بعض اناس كانوا يتخالون صفوفهم واما كان يلقي على مسامهم من ان تسكين هذا الهياج الذي دام نحو ساعتين لا يتأني الا باسقاط الوزارة التي كانت قد ضمنت باستعفاء ثلاثة من اعضائها وهذا لا يكون إلا باقرار المجلس على عدم الثقة بها . فلما رأى الاعضاء الحاضرون ذلك بادروا لحسم الازمة على الوجه الذي أريد منهم وأقروا على عدم الثقة بالوزارة فلما منهم انهم خدموا بذلك سلامة الوطن والمملكة ولم يكن مبعث هذا الهياج الا المساعي العظيمة التي بذلت في سبيل احداثه إذ بعثت البعثات الخصوصية قبل ذلك الى أدرنه وسلاطيك فاذاعوا هناك ان الحكومة تقصد إعادة الحكم الاستبدادي وبذلك حركوا بعض ضباط الفيلق الثاني والثالث وأهاجوا منخطهم

ثم أرسلوا باسم هؤلاء الضباط وسائل برقية إلى بعض أنحاء السلطنة تشير بانهم (أي الضباط) مستعدون الوقوف امام كل حركة تدر من الحكومة بقعود

بها ارجاع الحكم الاستبدادي كما انهم أوعزوا إلى بعض ضباط الاسطول بارسال رسالة برقية إلى مجلس المبعوثان يطلبون فيها عزل ناظر البحرية الذي تمين بالوكالة ويلتقون المجلس انهم لا يعرفون رئيسا لم سوى مجلس الامة العثماني وقد تلي هذا التعريف في المجلس وتم لم بذلك ما قصدونه وهو اظهار المملكة في حالة فوضى امام الناس لذلك كنت أردت وقتئذ ان أبين ما بالمملكة من الاضرار من جراء هذه الازمة الفتنة والمقصودة قصدا وان أذبح المسائل المهمة والاسرار السياسية التي لا ضرر من افشائها وانما رأيت ان أوجل إيضاح ذلك الى وقت آخر أكثر مناسبة متظرا زوال هياج الافكار المار ذكره وما قد أثبت الآن بالإيضاح الموعود مقرونا بالأدلة الواضحة بقدر ما تسمح لي به الظروف في الحال وما يفرضه علي حسب تجنب الهاذير السياسية :

لا يخفى أنني كنت قد ذهبت بالذات إلى المجلس النيابي في أوائل انعقاده وأوضحت امام الاعضاء برنامج الوزارة السياسي اندي حاز وقتئذ قبول الهيئة المحترمة ورضاهم ووعدت الوزارة بأنها تسير على مبدأ هذا البرنامج مع ان القانون الاساسي لم يصرح بشيء عن دعوة الصدر الأعظم وشيخ الاسلام للاستيضاح منها عن بعض الامور وانما فعلت ذلك بقصد خالص من كل الشوائب تطبيقا لمصالح البلاد على الحكم الشوروي الحقيقي ومراعاة للإدارة الدستورية ولوضع مثال للمستقبل ولا يؤخذ من ذلك انه يتحتم على الصدر الأعظم ان يحضر الى المجلس في الساعة واليوم اللذين يطلب فيهما كما انه لا يفهم من طلب تأخير الصدر ميجاد الايضاح بضعة أيام انه يريد بذلك الغاء هذا الاختصاص الذي أعطاه القانون الاساسي للنظار بناء على حكمة كبيرة والوارد في جميع قوانين الدول الدستورية الاساسية . ان الاصرار في هذا الباب بعد خرقا صريحا لاحكام القانون الاساسي . وقد كنت عازمت عند ما وصلتني رسالة الدعوة من رئاسة مجلس المبعوثان في مساء يوم الخميس الموافق ٢٩ كانون الثاني (يناير) ان أذهب في اليوم المطلوب الى المجلس للاجابة على الاستيضاح حذرا من اخلال الاحوال الموضوعة ولكنه جاء في اليوم التالي (الجمعة) رسول من قبل سفير روسيا يخبرني بأن السفير سيحضر يوم السبت الى

الباب العالي لتماثلي والمذاكرة معي في المسألة البلغارية حسب تعارف ورد عليه من بطرسبرج وفي الحقيقة حضر السفير المشار اليه في اليوم المذكور . فلاجل ذلك ولاشتغالي ببعض مسائل سياسية مهمة كتبت إلى رئيس المجلس بإرجاء موعد الايضاح إلى يوم الثلاثاء المقبل

وبعد عصر يوم السبت المذكور وردت علي رسالة من رئيس مجلس البعثان يقول فيها انه بناء على بعض إشاعات وصلت إلى مسامع المجلس هاجت أفكار الأعضاء وهو يرى من الضروري ذهاني في الحال إلى البرلانت لاعطاء الايضاح اللازم فكتبت الى الرئيس جوابا قلت فيه ان الاشاعات التي بلغت المجلس عارية عن الاهمية وان لأصل بالمرّة لما قيل من حدوث هياج في المدينة واني سأحضر إلى المجلس يوم الاربعاء وكان قصدي من هذا الإرجاء (أولا) ان توصل بما عندنا من الزمن إلى ربط المسائل السياسية المهمة للماسة بمرافق الدولة الحيوية بالأصول التي كنا تصورناها إلى هذا اليوم (ثانيا) ان أتمكن من استخراج الوثائق الرسمية من محافظها (دوسياتها) استعدادا للايضاح أمام المجلس ولتقديمها لهيأة البعثان بصورة غير علنية حتى يتسنى الأعضاء بصفة قطعية بما سأقوله :

ورد بعد قليل رسالة ثانية من رئاسة المجلس فأعدت جوابي الاول بايضاح أكثر فلم يأت بفائدة ، بل أرسل أحمد رضا بك بضرورة حضوري إلى المجلس لبيان الايضاح المطلوب نظرا لهياج الأمة والمجلس الناشء من تبديل بعض النظار وما عقبه من اشاعة الخلع الكاذبة (أي خلع السلطان) واستغناء بعض النظار مما جعل سياسة الدولة في الخارج والداخل في حالة غموض وإبهام

فإن رأيت هياج الافكار الذي كان منحصرًا فقط في أعضاء المجلس دون الاعالي أي لا أثر له في الخارج باشرت التحقيق في الحال لأقف على الطرق والمساعي التي بذلت في سبيل احداث هذا الشعب وعلمت أنه ازداد عدد الحزب المعارض لي في المجلس وما تقرروا بينهم من أمر مماثلي في حالة ذهاني مما يسبب حدوث أمور غير مرضية تحط بقدر مجلس البعثان . فتجنبنا لذلك كله كتبت الى الرئيس أعلمه بأني مستعد لتقديم الاستقالة من منصبي إلى الحضرة السلطانية إذا لم يراع

نص المادة ٣٨ من القانون الاساسي ملقياً تبعه ما ينشأ من الاضطراب داخلاً وخارجاً على عاتق الذين كانوا السبب في حدوثها . فإت الجواب وحصل ما حصل في المجلس من الأمور الفريية . وقد جذبت الاحوال المذكورة انظار الاجانب الذين كانوا موجودين وقتئذ في دائرة المجلس واستوقفت ابصارهم الطرق والوسائل غير القانونية التي اتخذت للوصول الى اجبار الاعضاء على التصويت ضدي واعطاء قرار بعدم الثقة بي كما ان شيوع هذه الامور التي هي بمكان من الفراية قد شغل افكار الجمهور

وزد على هذه الحالة المحلة بالقانون بصفة خصوصية ذهاب رئيس مجلس المبعوثان مساء اليوم المذكور وبرقته بعض اعضاء المجلس الى القصر السلطاني وطلبه من الحضرة السلطانية فضلي من منصي قبل ان استقبل منه وتعيين خلفي الذي رشحته الجمعية (جمعية الأحماد والترقي) من قبل

ومن الامور التي تستدعي دقة النظر المنشور السلطاني الذي استصدروه بتوجيه منصب الصدارة العظمى على حسين حلمي باشا والذي تلي في الباب العالي إذ وزد فيه هذه الجملة بحروفها :

« بناء على انفصال كامل باشا حسب الايجاب من منصب الصدارة » وهو مثل ما كان يحصل في الزمن الاستبدادي عند فصل الصدور من مناصبهم بناء على دسائس أصحاب الاغراض مع انه كان يجب ان يني انفصالي على استعفائي

وسبب هذا الهياج الذي لم يكن ليوجد لو لم يحدته البعض عن قصده وتعيين ضيا باشا في منصب نظارة المعارف التي كانت شاغرة من قبل وتعيين حسن باشا من أمراء الجند البحري في منصب نظارة البحرية بالوكالة بدلاً عن عارف باشا الذي استقال ورك الخدمة بصفة رسمية وتعيين علي رضا باشا ناظر الحرية مندوباً سامياً للدولة في القطر المصري نظراً لبعض الايجابات السياسية الواردة فيما بعد وتعيين ناظم باشا قائد الفليق الثاني في منصب نظارة الحرية بدلاً عنه

ولما كان تأليف الوزارة من حقوق اصدر الاعظم الذي رفع الى الحضرة السلطانية أسماء من يعتقد قدرتهم وكفائتهم ثوي منصب النظار كنت أرى وجباً

للاعتراض على التبديل الذي حصل في الوزارة وقتئذ كما وقع قبله تبديل نظار الداخلية والمارف والأوقاف والعدلية ورئيس شوري الدولة حسبما ظهر انه المصلحة ولم يفسس احد بينت شفة اعتراضا على ذلك

وقد ظهر فيما بعد ان سهم الاعتراض في التبدلات الوزارية الاخيرة كان مصوبا بوجه خاص الى تعيين ناظم باشا في منصب نظارة الحرية حتى انه في مساء اليوم الذي كان تعيين فيه المشار اليه ناظرا لوزارة الحرب حضر الي رجل يدعى ناظم بك من جمعية الأحماد والترقي وكانت امارات القلق واضطراب البال بادية على وجهه وقال ان الجمعية تستغرب تبديل بعض الوكلاء (النظار) وتستوضح منكم جلية هذا الامر الذي حدث من غير ان يكون عندها علم به فاجبته بأن ليس في الامر ما يوجب كل هذا الاستغراب . وفي اليوم التالي اجتمع مجلس الوكلاء واشتغلنا برؤية الامور حسب العادة وزدنا عليها المذاكرة في الاحوال المهمة السياسية واقترح أعضاء الوزارة في الساعة ٢ ونصف (بالحساب العربي) وكانهم على اتفاق تام ولم ينتصف الليل الا ووردت استقالة حسين حلي باشا من نظارة الداخلية وفي اليوم التالي استقال رفيق بك ناظر العدلية وعقبه ورود استقالة حسين فهمي باشا و يظهر ان استعفاء هؤلاء الوزراء من مناصبهم لم يكن نتيجة اتفاق بينهم اذ لا يعقل ان يكونوا اجتمعوا في تلك الليلة ليتفقوا على الاستقالة بعد الثقة بين مسأكتهم التي يحول بينها البحر ولكن كان حسب مشورة ونفوذ رجال الفيب (أي جمعية الأحماد والترقي) ولقد بذلت المساعي في حمل توفيق باشا ناظر الخارجية على الاستقالة اسوة بزملائه المستقيمين ولكن الرجل رفض الاستقالة غير متأثر بنفوذ أصحاب هذه المساعي . ويروي ان سبب استعفاء الوزراء المشار اليهم هو تبديل وزير الحرب والبحر على ان وزير البحرية استقال من تلقاء نفسه وكتاب الاستعفاء الذي رفعه الى الصدارة محفوظ في قلم الاوراق والذي سمي بدلا عنه لم يبين الا بالوكالة فقط . اذن لا وجه آلبة للقبيل والقال في هذه المسئلة . وأما مسألة تعيين علي رضا باشا مندوبا في القطر المصري واقامة ناظم باشا ناظر البحرية بدلا عنه فساوضحها فيما بعد مقرونة بالاسباب التي أوجبت هذا التبديل

وفي الحقيقة انه لم يكن هناك موجب لاستعفاء النظار الثلاثة كل على حدته وهم

نارج المجلس بل لو كان زملائي انظار ارتأوا أثناء المذكرات وهم في المجلس ان تبديل ناظر الحربية مخالف لقواعد الشورى والدستور ومضر بمرافق الدولة لكنت اقدم استقالي في الحال هربا من الوقوع تحت تبعه المهلكة والخطر اللذين كنت أراهما يتخللان تيارات الاحوال الحاضرة . ولكن الحقيقة لم تكن كذلك بل كان القصد من إجبار هؤلاء النظار على الاستقالة (من قبل رجال الغيب) انما هو اظهار الحالة الحاضرة بظهر الاضطراب وان يعدوا بذلك وسيلة لاحداث الهياج المطلوب في مجلس المبعوثان ولا يوضح الامور التي أوجبت تبديل ناظر الحربية يجب قبل كل شيء ان اذكر الحقيقة الآتية :

كان بعض القتيان اودوي الافكار الفنية من المستخدمين الملكيين أو الضباط العسكريين وأصحاب الكلمة النافذة من الذين اتسبوا بعد اعلان القانون الاساسي الى جمعية الاتحاد التي لها الخدمات المشكورة في إعادة الحكم الدستوري جعلوا دينهم وضع ادارة الحكومة تحت السيطرة والمراقبة الى ان تبايدت الحكومة الدستورية وذلك خوفا من عودة الاستبداد على زعمهم . على ان جميع العناصر العثمانية قبلت اصول الشورى بكمال الحمد والشكران والسرور واثبتوا انه لم يكن ليوجد بينهم من يريد الرجوع الى الحكم الاستبدادي كما ان الجنود العثمانية كلها اقسمت وتعاهدت على الذود عن أحكام القانون الاساسي فلا موجب والحالة هذه لوضع ادارة الحكومة تحت السيطرة والمراقبة المار ذكرهما . ومع هذه البدايه كانت المداخلات باسم الجمعية في شؤون الحكومة تتوالى وهو الامر الذي اخل بانتظام ادارة الحكومة وعرقل مساعيها جدا ووضع العقبات في سبيل معاملتها وأوجب طرء الضعف على القوة الاجرائية من مداخلات الجمعية التي تألفت في الولايات العثمانية واختل من جراء ذلك امر الضبط والربط والنظام كما ان اتسام الضباط الذين هم القوة المحركة في الفيالق الثاني والثالث الى قسمين ووقوع الخلاف بين الذين ينسبون الى الجمعية والذين لا ينسبون اليها أدى الى الإخلال بالنظام العسكري

ولا يخفى انه بمقدار ما تراعى فياقتنا النظام العسكري ويكون جنودها يدا واحدة في اتحادهم بما يشبه الجسم الواحد بمقدار ذلك يكون التأثير في الاعداء وتنكسر

شرفہم و بعکس ذلك يتجرأ المدعو على تجاوز حده و يتمرد و يطغى و من جهة ثانية لا يعود في قدرة الجيش قمع الفتن الداخلية فلذلك كله كان الواجب على الضباط ان يتجنبوا الاشتغال بالسياسة و ان يعتمدوا عنها و ان يراعوا سلسلة المراتب حسب ما نص عليه القانون و لكن بدلا عن ذلك صار الضباط يلقون الخطب السياسية في الملاهي « قونسر » و الاجتماعات و المظاهرات و انشأوا يقيمون المناورات الحربية و الاستعراضات العسكرية في المراسح فكنت ترى فرق الجند العماني تمر بأسلحتها و ضباطها من امام المتفرجين في مراسح التشخيص و هو مما يحبط بالشرف العسكري و كل ذلك كان منشؤه ضعف ارادة علي رضا باشا ناظر الحربية المطلوب منه حسب وظيفته منع كل هاته الامور الخلة بنظام الجيش و الذي لم يكن ليقدر على تنفيذ أوامره و تنبيهاته بإزاء نفوذ كلمة الضباط المنتسبين للجمعية . علي اني اشهد أن علي رضا باشا رجل على غاية من الاستقامة و الحلم و لكنه غير قادر على الوقوف امام حركة الضباط التي اخلت بنظام الجيش كما مر ذكره آنفا فحفظا لشرف الجيش و إعادة النظام و الانتظام الى صفوفه تقرر تعيين ناظم باشا قائد الفيالق الثاني الذي اثبت اقتداره باصلاح الفيالق المذكور و إعادة النظام اليه في مدة لا تزيد عن الشهرين ناظرا للحريية و بودر في الحال لانفاذ هذا القرار و هو الوسيلة الوحيدة لسلامة الامة و الوطن و لكن جمعية الأتحاد و الترقى التي لا تريد الا استبقاء نفوذها اجبرت زملائي الوكلاء « النظار » على الاستعفاء و اخذت مجلس المبعوثان تحت امرها و بذلك اعدت الوسائل اللازمة لإسقاط وزارتي . و هنا يجب ان اسرد بعض امور حدثت قبل سقوطي و كانت مقدمة لإثارة الافكار ضدي فكانت السبب في انهال الجمعية مني و اليك الاسباب

كنت من زمن حدوث الانقلاب اروج بقدر الامكان و الزمان اقتراحات من كان يرعني بصفتي عضوا في الجمعية و استمر الحال كذلك الى ان حضر ليلى الى منزلي « بذلك قبل افتتاح مجلس المبعوثان بأسبوعين » البكاشي اسمعيل حتي بات و معه رحي بك الذي يدعي انه قائم مقام الوكيل السياسي عن الجمعية و قالا ان

الجمعية لا تدخر وسعا في اكرام اعضاء اللجنة البلقانية الانكليزية المؤسسة في
لندره الذين حضروا اخيرا الى الاستانة وانه صار دعوتهم لوليمة عشاء يحضرونها
نهار غد في منزلي اا قلت لهم اني اجعل وصول هو*لا. الاعضاء الى الاستانة ولا اعلم
مركزهم ومنزلتهم في بلادهم لعدم ورود شيء يعرفني عن ذلك لامن سفير الدولة
في لندره ولا من سفير انكلترا هنا فاستغرب دعوتكم لاشخاص لا معرفة لي بهم ،
ولم يسبق المقابلة معهم ، الى تناول العشاء في منزلي من غير ان يكون عندي علم
بذلك كأنكم تدعونهم الى فندق وهو أمر لا استصوبه لعدم موافقته للاصول بل
يجب ان اتعرف بهم قبل كل شيء واقابلهم و بعد ذلك أعد لهم الوليمة في يوم معين
احتد اماعيل حقي بك ورفيقاه من كلامي هذا وخرجا من المنزل وذهبا في
الساعة الرابعة من الليلة المذكورة نفسها الى القصر السلطاني وقابلا احد قرناء الحضرة
السلطانية وقالاه : « اعرض الآن للحضرة السلطان ان يسترجع الختم السلطاني من
الصدر الاعظم « أي ان يعزله » والا نذهب غدا بالقوة العسكرية الى الباب العالي
ونخرجه منها قسرا على أنه قد تقرر أن يعزل في أول اجتماع من مجلس المبعوثان «
فقال هذا الكلام القرين فأجابهم قائلا : « وما السبب في ذلك ؟ اني
لا استطيع عرض هذه المسألة على جلالتهم في مثل هذا الوقت فالاحسن أن نحضرا
غدا لنفهم ما في الامر ونعرضه على الحضرة السلطانية . »

وعلى ذلك ذهابا وعادا في اليوم التالي ورفقتها ضابط آخر واجتمعت بهم بدعوة
خصوصية حسب الارادة السنية الصادرة لي وكانت معنا أحد القراء فسألهم
من قبل من أرسلوا ؟ فقالوا انهم حضروا من قبل الجمعية . قلت لهم هل الجمعية راضية
عن مراجعتكم للحضرة السلطانية في مثل هذا الطلب ؟ اجابوا نعم ان الجمعية توافق
على كل ما نعمله . عند ذلك اعدت ما قلته لهم في الليل من عدم موافقة اقتراحهم في
مسألة الدعوة وزدت عليه ان عزل الصدر الاعظم بلا سبب ودون ان يستقيل هو
مخل بما نصه القانون الاساسي وان خدمتي الآن في هذا الزمن المحفوف بالخطاير ليس
الاتقاديا مني في حب الوطن وليس لأجل التفاخر ولا لجر منفعة . قلت هذا الكلام
بشدة واشتمزازا فقاموا وانصرفوا من غير ان يفوهوا ولا بكلمة

و بعد ذلك صدرت ادارة سنية تبلغتها بالواسطة بوجوب دعوة اعضاء اللجنة البلغانية المذكورة الى الشاي بعد حصول التعارف بهم وصادف أن حضر الاعضاء الموما اليهم الى الباب العالي حيث زاروني وكان عددهم اثني عشر بين ذكور واثلاث فدعوتهم لتناول العشاء في اليوم التالي عندي حيث حضروا هذه المأدبة كما حضرها ايضا بعض اعضاء جمعية الاتحاد والترقي فكان عدد الجميع ۲۴ مدعوا ما عدا رحمي بك الذي لم يشأ أن يحضرها

واللجنة البلغانية هذه كانت تألفت من بعض وجوه ومعتبري الانكليز بقصد إنساني ألا وهو تدبير الحكومة الانكليزية بحماية السكان البلغاريين من أهالي مقدونية من مظالم العثمانيين وقد طاف بعض اعضائها القطر المقدوني بعد الانقلاب ليتحققوا بأنفسهم عما اذا كان البلغاريون لا يزالون في حاجة الى الحماية الاجنبية ثم حضروا الى الاستانة وقد قصدت جميعنا يا كرام هؤلاء الاعضاء أن تقيم اللجنة لهم على الاخوة التي حصلت بين المسلمين والبلغار وان تكسب بذلك رضا اللجنة المذكورة ونحوز بواسطتها انعطاف الامة الانكليزية على ان الامة العثمانية كانت قد اكتسبت حسن نظر وانعطاف الشعب الانكليزي العظيم بما أظهرته عقب انقلابنا السيد من الاستعداد لادارة دستورية سالمة

وهنا يجب عليّ أن اترك الحكم الى أرباب الفكر والأذعان في مسئله الذهاب الى القصر السلطاني وطلب اسقاط الوزارة من أجل اني رفضت طلب دعوة أشخاص الى منزل صدر اعظم بدون اذنه ولم يسبق التعارف بهم مما هو مخالف لأصول وآداب المعاشرة ولائي قابلت هذا الطلب الغريب بصورة مقبولة وهذا أمر جدير بتوجيه الانظار اليه

لذلك صرفت الجمعية كثيرا من الساعي لاسقاط الوزارة عقب انعقاد مجلس المبعوثان ولكنها اخفقت امام ميل الرأي العام الطيبي ولما رأيت الجمعية ذلك وعلمت أن لا قبل لها بالوقوف امام الرأي العام أوفدت من قبلها طلعت بك بك وانور بك فحضرنا اليّ ليلة وأبلغاني بأنه تقرر أن يكون السيد حسب رأي فشكرتهم

على قرارهم هذا وقلت لم انا كلنا جسم واحد فيجب أن نسمى معا في سبيل خدمة
الامة والدولة .

مضى ١٥ يوما على ذلك فصادف ان احتفلت فرقة الأحرار في عيد مضي ٦١٠
سنوات على استقلال الدولة العثمانية فدعيت الوزارة أيضا الى المأدبة التي أقيمت
لأول مرة في (برا بالاس) فرأيت ان أحضر هذا الاحتفال احتراماً لذلك اليوم
المقدس فلم يرق ذلك في نظر الجمعية فأوقدت إلي احمد رضا بك في اليوم التالي
فاشار في كلامه معي الى عدم استحسان ذهابي الى الحفلة المذكورة فقلت له اني
بصفتي رئيس الوكلاء (الناظر) يجب علي أن احضر الاحتفالات التي تقام من قبل
أي حزب كانت تذكارا لئس هذه الاعياد الوطنية المقدسة ، وان
هذا امر طبيعي . فزاد كلامي هذا في موجدة الجمعية علي ووجدت حزازتها وصارت
تنتظر الفرصة لاسقاطي حتي تقرر تعيين رجل نشيط نادر المثال مثل ناظم باشا في
منصب نظارة الخريبة وعلمت الجمعية ان النظام العسكري سيعود قريبا الى ربوع
الجيش بواسطة الناظر الجديد فلم يرق في نظرها ذلك فأحدثت الهياج المار ذكره .

على ان التخلص من هذه الازمات الخطرة والرجوع الى الحالة الطبيعية مع
توقي الضرر والمملكة هو من وظائف الحكومة المسؤولة امام الصوم والحيولة بين
الحكومة وبين اداء هذه الوظيفة هو بمعنى الرضا بالملكية وقبولها . واذا كانت
الحكومة العثمانية لا تستند الى مجلس نيابي يحوز اعضاؤه على حرية الفكر فانه
لا يمكن الوقوف امام المخاطر والمهالك الآتية . واذا أصرت الجمعية على التمسك
بتيار نفوذها هذا واستمرت في السير معه فالنتيجة تكون مجهولة بسبب مضادة الرأي
العام للسير على المنوال المذكور وذهاب الضباط وامراء الجند مذاهب شتى

على ان الحكومة العثمانية تهرب شيئا فشيئا من مستلئين سياسيتين مهمتين إذا لم تنحسما
بالطرق الحكيمة الضرورية في زمن غير بعيد يخشى من أن تجد الدولة نفسها أمام
غائلة كبيرة . الاولى مشكلة كريد وقد كانت الحكومة وقتئذ اتخذت الوسائل اللازمة
التي توصل الى حلها حلاً يوافق مصالح الدولة العثمانية واهالي الجزيرة وهو جدير بمواقفة

الدول الاربع الحامية لكريد . ولا أدري بالنظر الى الحالة الحاضرة في أي طور
ستدخل هذه المسئلة المهمة الآن

واما الثانية وهي المسئلة البلقانية فهي أهم من مسئلة كريد وقد زاد مركزنا اشكالا
فيها تضارب المصالح السياسية بين الروسية والنمسا في هذه الآونة فاذا لم يحكم مركزنا
هذا في الوقت اللازم باستعمال الوسائل الرشيدة كانت العاقبة وخيمة جدا علينا
ولا ينبغي أن اتقوة أساس كل شيء فاذا كان ناظر خارجية إحدى الدول لم
يشأ قبول اقتراح سفير دولة أخرى كان من الواجب أن يظهر لمان ٣٠٠ الف
حربة وراء ذلك الناظر مستعدة لنصرتة كما قاله البرنس ميترنيخ « ناظر خارجية النمسا
السابق » لرفضت باشا مندوب الدولة العثمانية السامي ولو كان عندنا في شهر اغسطس
الماضي قوة مهيأة مجهزة للدفاع عن مرافقنا في الروم ايلي لما كانت بلغاريا تجرات على
اعلان استقلالها ولما اقدمت النمسا على ضم البوسنه والهرسك لبلادها وهذا الحال
يمكن تطبيقه في المستقبل فاذا اهملت قوانا الحربية كما كانت اهملت من قبل لا يمكن
الدولة من الوقوف في وجه الاعداء وتخرج بلاد الدولة العثمانية قطرا بعد قطرها من
يدها وهذا ثابت بدليل حدوث أمثاله مرارا لذا رأيت تعيين ناظم باشا المشهور بقدرته
على اصلاح جيشنا في بضعة شهور ناظراً للحربية امر ضروريا يمكن الاصلاح في
مدة قليلة قبل فوات الوقت . أفلا بعد الوقوف في سبيل الحكومة لمنها من اصلاح
كذا ضارا ومروجا لمقاصد الذين يرجحون اغراضهم الشخصية على مصالح الدولة
إن اعلان الدستور الذي كان نتيجة مساع عظيمة صرفت في هذه السبيل
اكسب الدولة انعطاف اور باعلها واطمئنانها اليها والثقة بها فاخذ أصحاب رموس
الاموال يوفدون وكلاءهم الى الأستانة والبعض منهم حضر بنفسه للقيام بالمشروعات
المفيدة الاقتصادية النافعة للبلاد مثل انشاء الخطوط الحديدية وارواء الاراضي من
الانهار واستثمار المناجم والمعادن وتجهيف المستنقعات والبرك مما يستنزى بذل الملايين
في البلاد العثمانية وبذلك يجد المهوزون والفقراء من سكان البلاد الذين كثيرا ما
يلجأون بسبب ضيق ذات اليد الى ارتكاب المحرمات شغلا بأجر وفيهم يوفروهم أسباب
المعيشة ويكفي الحكومة مؤنة الاهتمام بهم وبجرائهم المضررة بالسكان والبلاد

الناشئة عن الفقر والاحتياج . ولكن اختلال النظام في المملكة المتأني من تغير شكل الحكومة ودخول ادارة السلطنة تحت نفوذ جمعية غير مسئولة مما لم يحصل مثله في المالك المتعدنة استوجب بكل اسف انسلاب ثقة اوربا وعدول ارباب دعوس الاموال من الغربيين عن ارسال ملايينهم الى البلاد العثمانية انتظارا لرجوع المياه الى مجاريها الطبيعية واستتباب الامن في البلاد تحت إدارة حكومه شرعية يرتاح اليها ارباب الاموال وقد كنا آمين ان تساعد زيادة الإيرادات المنتظر حصولها من المشروعات الاقتصادية المار ذكرها وامن احتكار بعض البضائع التجارية الواردة في البروتوكول العثماني النمساوي وتزيد رسم الجمارك على سد العجز الذي في الميزانية العمومية

وأما الآن فان المرء يتساءل كيف يمكن للدولة ان تقوم بادارة حركتها مع نقص الملايين في ميزانيتها ومع عدم وجود الامل في زيادة الإيرادات بالنظر لامتناع ارباب الاموال عن انفاذ المشروعات الاقتصادية في المملكة واخلال ان الدول لا ترضى بسبب حالتنا هذه بزيادة رسم الجمارك وترويج اقراح الدولة في مسألة الاحتكار خصوصا وان الحكومة مضطرة لايعاشه اكثر من ٢٥٠ الف جندي في هذا الزمن السلمي ولا نستطيع تخفيض هذا العدد بسبب القلاقل الضاربة اطنابها في المملكة ووقدان الامن في اقطابها وعدم مساعدة احوال الدولة المالية لانفاق كل هذه المبالغ بصورة دائمة وليس في الامكان مع الحال الحاضرة ايجاد منابع ايراد لها كل هذا يجعل المرء في حيرة من حالة الدولة وكيفية ادارتها مع ماهي عليه من التضعضع المالي . ولو زال هذا الازتباك وحل محله النظام وعادت المياه الى مجاريها الطبيعية لاستتب الامن والراحة في المملكة . ويمكن حينئذ صرف عدد كبير من الجند وادارة ما بقي منه ضمن دائرة الميزانية كما ان الجنود التي لازوم لها تنصرف الى الاشتغال بالزراعة والفلاحة في بلادها فيزيد بذلك الحصول في المملكة ولكن هذه الملاحظات بعيدة جدا على ما أرى عن نظر والامعان كان قد ذكر على الألسن في الايام التي دعيت فيها الى الذهاب لمجلس المبعوثان اشاعة الخلع (أي خلع السلطان) فقد انصل بنا خبر من هذا القبيل عند ما كان

ناظر الداخلية ملازما لفراشه من مرض أصابه وقد صار حينئذ أتخاذ كل الطرق اللازمة لمعرفة ما اذا كانت هذه الاشاعة حقيقية أم هي فرية من المفتريات التي نشرت في الجرائد الاوربية وفي ذلك الوقت نفسه أشيئت أرجوفة أخرى بأننا نناظم باشا نريد إعادة الحكم الاستبدادي وأرسل بعض ضباط الفيلق الثاني والثالث رسائل برقية إلى بعض البلاد في المعنى المذكور واستدلوا على ذلك بطلب إعادة توأير الصيادة الى الفيلق الثالث على ان لا أصل البتة لكل ما قيل من هذا القبيل والحقيقة هي ان السكان المسلمين الذين هلمم خبر تسليح الحكومة اليونانية للأروام القاطنين قرب الحدود في ولاية يانيا قد طلبوا من الحكومة ارسال أربعة توأير في أسرع ما يمكن كما انه قد وردت برقيات من أهالي تلك الجهات الى نوابهم في مجلس المبعوثان في هذا المعنى نفسه وزادوا على ذلك أن أهالي (قاقاندان) تسلحوا واجتمعوا وانهم مستعدون للقيام بما يجب عمله اذا لم يحضر الجنود في الحال فبناء عليه صدر الأمر الى نظارة الحرية بوجوب ارسال أربعة توأير من الفيلق الثالث الى يانيا وانه اذا لوحظ ان أخذ أربعة توأير من الفيلق المذكور يؤدي الى إضعاف قواه العمومية — خصوصا وان كثيرا من جنده كان قد أرسل طاشليجه لتقوية الحدود الصربية لقاء هياج الصربيين وقتئذ — فلا بأس من إعادة التوأير التابعة للفيلق الثالث والمرابطين الآن في الاستانة . هذا هو الأمر الصادر الى نظارة الحرية وقد أجاب ناظم باشا عليه قائلا ان الفيلق الثالث أجاب بأنه لا يمكن أخذ جند فوق ما أخذ قبلا من قوى فوق الفيلق وان المسألة انحصرت بتدابير أخرى بلا حاجة إلى إرسال الجند الى يانيا

بقي علي أن اشرح بعض تقطفي مسألة رغبتنا في إعادة الحكم الاستبدادي فأقول: إنني عندما كنت صدرا أعظم للمرة الثانية قبل ١٤ سنة وجدت تغيرا عظيما في أصول الادارة ورايت أن نتيجة شكل الادارة على هذا النمط سيكون وبالاعلى الدولة . فرقت في الحال تقريرا مفصلا الى الحضرة السلطانية وطلبت من جلالها أن تسلم الادارة هيئة عمومية تكون مسئولة أمام العدم وأن تستريح من عناء الاعمال فقبلت الحضرة السلطانية كل ما عرضته وصدرت الإرادة السنية بتأليف الوزارة

حسبما ورد في التقرير الآنف الذكر . ولكن لم يمض يومان الا وصار فصلي بصورة غريبة من الصدارة بناء على افساد بعض المقرين الذين يرجحون منافهم الشخصية على صوايح الوطن والامة وعينت واليا على حلب بقرار من مجلس الوكلاء (النظار) ثم نفيت الى ازمير فبقيت هناك ١٢ سنة وأنا اذوق الامر من من الفسدة الذين سلطوا علي عن قصد . وفي النهاية صدر الامر بنفي الى رودس حسب تسريلات اصحاب المآرب

كل هذا يعرفه الجمهور كما يعرف كيفية خلاصي من النفي المؤبد الاخير الى رودس وحضوري الى الاستانة . ولو فدي اخلافي قليلا من مصالحهم في سبيل صالح الوطن وساروا على الطريق الوطني الذي سرت عليه أنا لما دامت الادارة السابقة ودام معها تخريب البلاد

وأما اتهام ناظم باشا مني بانه يريد اعادة الحكم الاستبدادي فيكفي لدحض ما قيل فيه أن أقول إن الرجل نفي الى ارزنجان بسبب طفيف بعد أن جرد من رتبته وألقاه وألقي في غيابة السجن وقضي على هذا الحال سبع سنوات هناك وهو لا يملك بارة واحدة وعائلته واولاده يئنون تحت أثقال الجوع والفقر ولم يعد الى الاستانة الا بعد اعلان الدستور مما ثبت أن ما أشيع في حقنا نحن الاثنين كذب واقراء شنيع

اني لم أقبل منصب الصدارة الذي اسندته الحضرة السلطانية إلي وأنا في هذا السن عقب اعلان الدستور وفي زمن سخط الرأي العام على الادارة السابقة وتهيجه الالتهمة الافكار التي بلغت متهى التهييج والقيام بما يجب علي حسب الحمية الوطنية من المساعدة على تأسيس الحكم الدستوري مستعينا على ذلك بتوفيقات الله الصمدانية ولم يكن لي ارب في حيازة المناصب قط . واني أتمني لأخلافي أن يؤدوا الخدمات النافعة للوطن المقدس والامة والدولة وهم بهيدون عن كل تأثير ونفوذ واختم كلامي بتحويل قرار عدم الثقة بي الصادر من مجلس المبعوثان وتقديره على الرأي العام العادل

الصدر الأعظم السابق